كيف تعامل مع الحديث:

لابن تيميّة مع الحديث النبويّ الشريف مجازفات جريئة لم يجرؤ أحد قبله على مثلها، وله طريقة في إيهام القارئ لم يسبقه إليها أحد، وسوف لانصف ذلك نحن بعبارتنا، ففي عباراته وحدها ما يعطيك صورةً مضيئةً لأُسلوبه الفريد، كما تجنّبنا أن نطلق أحكامنا على شيء ممّا سنعرضه، فالقارئ الحرّ قادرٌ على ذلك.

وبين أيدينا شواهد كثيرة أرجأناها إلى مواضعها من هذا الكتاب، لنكتفي في هذا الموضع بالأُنموذج الآتي:

حين سئل ابن تيميّة عن التفاسير، أيّها أقرب إلى الكتاب والسُنّة؟.

أجاب: أمّا التفاسير التي في أيدي الناس فأصحّها تفسير محمّد بن جرير الطبري، فإنّه يذكر مقالات السَّلَف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتّهمين كمُقاتل والكلبي[١].

وهو في نفس الكتاب (مقدّمة في أُصول التفسير) قد ذكر قبل ذلك جملةً من الأحاديث قال: إنّها من الأحاديث الموضوعة في التفسير[٢]، فعدّ منها ما روي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٣] «أنّه عليّ» قال: هو موضوع.

قال ذلك من غير أن يلتفت إلى أنّ هذا الحديث قد أخرجه الطبري في تفسيره[٤]، الذي: يذكر مقالات السَّلَف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا

---

(١) مقدّمة في أُصول التفسير: ٥١، التفسير الكبير ٢: ٢٥٥.

(٢) مقدّمة في أُصول التفسير: ٣١.

(٣) سورة الرعد: ٧.

(٤) تفسير الطبري ١٣: ٧٢.

ينقل عن المتّهمين !.

ـ قال ابن تيميّة أيضاً: ومثله: ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾[١] «أُذُنُكَ يا عليّ».

وهذا الحديث أيضاً اعتمده الطبري في تفسيره وأخرجه من ثلاثة طرق[٢] !.

ـ وقال: وحديث عليّ في تصدّقه بخاتمه في الصلاة، فإنّه موضوع باتّفاق أهل العلم.

وأعاد ذكره في موضعٍ آخر من نفس الكتاب، فقال: إنّه موضوع بإجماع أهل العلم[٣].

ولم يلتفت إلى أنّ الطبري قد أخرج هذا الحديث بالأسانيد الثابتة من خمسة طرق عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾[٤].

وممّن أخرج هذا الحديث سوى الطبري: الواحدي، والثعلبي، والزمخشري، والرازي، وأبو السعود، والنسفي، والبيضاوي، والبغوي، والسيوطي، والشوكاني، والآلوسي[٥].

---

(١) سورة الحاقّة: ١٢.

(٢) تفسير الطبري ٦: ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) مقدّمة في أصول التفسير: ٣١، ٣٦. وانظر: التفسير الكبير ٢: ٢٢٠، ٢٢٦.

(٤) تفسير الطبري ٦: ١٨٦، والآية من سورة المائدة: ٥٥.

(٥) أسباب النزول للواحدي: ١١٤، التفسير الكبير للثعلبي ـ مخطوط، الكشّاف للزمخشري ١: ٦٤٩، تفسير الرازي ١٢: ٢٦، تفسير أبي السعود ٢: ٥٢، تفسير النسفي ١: ٤٢٠، تفسير البيضاوي ١: ٢٧٢، معالم التنزيل للبغوي ٢: ٢٧٢، لباب النقول للسيوطي: ٩٣، فتح القدير للشوكاني ٢: ٥٣، روح المعاني للآلوسي ٦: ١٦٧، ١٦٩.

وقال الشوكاني بعد ذكر الحديث في سبب نزول الآية: أخرج الخطيب في (المتفق والمفترق) عن ابن عبّاس نزولها في عليّ، وأخرج عبدالرزّاق وعبد بن حميد، وابن جرير، وأبو الشيخ، وابن مردُويه عن ابن عبّاس، قال: نزلت في عليّ ابن أبي طالب. وأخرج أبو الشيخ وابن مردويه عن عليّ بن أبي طالب نحوه.

وأمّا الآلوسي فقال: غالب الأخباريّين على أنّ هذه الآية نزلت في عليّ كرّم الله وجهه، ثمّ ذكر طرقاً للحديث.

وأخرج الحديث أيضاً: أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة) وابن الأثير الجزري في (جامع الأُصول)[1]، وكثير غيرهم، ولا تجد عند هؤلاء وغيرهم ذكراً لطعن في هذا الحديث من قريب أو بعيد.

إذا قرأت هذا كلّه فارجع إلى قول ابن تيميّة: (اتّفاق أهل العلم) و (إجماع أهل العلم)، لترى من هم أهل العلم أولئك!.

لا تعجب إن قلتُ لك: لا أحد! وإنّما هي طريقته في الاستحواذ على مستمعيه وقرّائه!.

أمّا إذا واجهه شخصٌ بمصادر الحديث الذي ينكره وأوقفه عليه حتّى يقرأه بنفسه، فكيف ترى سيكون موقفه؟!.

لا أنا ولا أنت نستعجل الظنون، بل سيُجيبنا أقرب الناس إليه وأعزّهم عليه والذي تولّى نشر أفكاره من بعده، تلميذه ورفيقه ابن القيّم الجوزية، الذي يصف لنا مشهداً وقف عليه، فقال معجباً بفطنة شيخه وسرعة بديهته: بحث الشيخ مع قوم فاحتجّوا عليه بحديثٍ أنكره، فلمّا أظهروا له النقل ووقف عليه، ألقى المجلّد من يده

---

(١) فضائل الصحابة ٢: ٦٧٨ / ١١٥٨، جامع الأُصول ٩: ٤٧٨ / ٦٥٠٢.

غيظاً! فقالوا له: ما أنت إلّا جريء، ترمي المجلّد من يدك وهو كتاب علم ؟!.

فقال سريعاً: أيّما خير أنا أو موسى ؟ وأيّما خير هذا الكتاب أو ألواح الجوهر؟ إنّ موسى لمّا غضب ألقى الألواح من يده[1] !.

عجبوا لفرط ذكائه الذي أخرجه من وقع الهزيمة أمام خصومه، ونسوا أنّ الذكاء حقّ الذكاء في الرجوع إلى الحقّ بعد معرفته، ولطالما عدّ ابن تيميّة برجالٍ من السَّلَف يُفتي أحدهم في مسألة لم يبلغه فيها نقلٌ عن النبيّ ﷺ، فيُتبع فتواه بقوله: هذا ما بلغه اجتهادي، فإذا وصلكم حديث عن النبيّ في هذا فهو مذهبي، فدعوا قولي وخذوا بالحديث[2] فأين هذا من ذاك ؟!.

---

(١) الوافي بالوفيات ٧: ١٧.

(٢) انظر كتابه: رفع الملام عن الأئمة الأعلام: ١٣.

(٣) فتاوى ابن الصلاح: ٣٤ ـ ٣٥ ـ القاهرة، سنة ١٣٤٨، نشر منير الدمشقي.